

تفريغ الدرس التاسع من دروس التعليق على كتاب "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ أبو الحسن عليّ الرّملي - حفظه الله تعالى -:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس التاسع من مجالس "تهذيب التهذيب" والمجلس الخامس من "فوائد وقواعد العلل" للحافظ ابن رجب - رحمه الله تعالى -.

قال الحافظ ابن حَجَرٍ في "تهذيب التهذيب": [٣٣] (خ د س - أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السُّلمي، أبو علي بن أبي عمرو النيسابوري، قاضيتها) أي: قاضي نيسابور، روى عن: أبيه، والحسين بن الوليد القرشي، والجارود بن يزيد العامري، وغيرهم.

وعنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي، ومسلم في غير "الصحيح"، وأبو حاتم، وأبو عوانة، وزكريا السُّجزي، وصالح جزرة، وأبو حامد ابن الشرقي، وأبو حامد بن بلال البزار، وأبو بكر بن زياد الفقيه، وأبو بكر بن أبي داود، وابن خزيمة.

قال النسائي: "لا بأس به، صدوق قليل الحديث".

وقال أبو عمرو المُستملي: "مات ليلة الأربعاء لأربع خلون من المحرم سنة ٢٥٨، وُخِّلَ إلي أنه امتلأ الميدان من الخلق" أي: في حضور جنازته (قلت: وقال

الكَلَّابَاذِي فِيهِ: السُّلَمِي مَوْلَاهُمْ") أي: أنه ليس سُلمِي الأَصْل، بل هو مولى لهم (وقال مُسَدَّدُ بن قَطَن: "ما رأيت أحدا أتم صلاة منه"، وأمر مسلم بالكتابة عنه) مر بنا أن رسم مسلم في الثقات: هو أن يقول اكتب عنه؛ فإذا قال ذلك، فهو يوثق المكتوب عنه (وأمر مسلم بالكتابة عنه، وقال النَّسَائِي فِي "أَسْمَاءِ شِيُوخِهِ": "ثقة"، وكذا قال مسلمة، وزعم الجَيَّانِي فِي "أَسْمَاءِ شِيُوخِ بن الجارود" أنه مات سنة ٥٥) أي: ومائتين (وقيل: ستين، والأول هو المعتمد) أي: سنة ثمان وخمسين ومائتين. [إجابات الطلبة]:

- أبو زيد والبدائي والصَّقَلِي يقولون: "ثقة".

- وأم أفنان تقول: "صدوق".

- وأم بية تقول: "صدوق".

- بدروني يقول: "ثقة".

[قال الشيخ]: صحيح، هذه من التي الأمر فيها قريب جدا بعضها من بعض، أي: القول فيها بأنه "صدوق" أو القول بأنه "ثقة" الأمر محتمل، لذلك تختلف أنظار العلماء في الجمع، أو في الترجيح في هذا الراوي في مثله، النَّسَائِي نفسه مرة قال فيه: "صدوق"، ومرة قال فيه: "ثقة" ومسلم رسمه في الثقات عموما سواء كان "ثقة" أو "صدوقا" يقول: "اكتب عنه"، فليس في كلمة مسلم تمييز بين الثقة والصدوق، ومسلمة قال: "ثقة"، فالأمر فيه قريب.

- أخونا البداني يقول: قال عنه الشيخ الألباني في "صحيح أبي داود": "ثقة، من رجال الصحيح"، وكذا قاله في "ضعيف أبي داود".

[قال الشيخ]: إي صحيح، وكذلك الذهبي قال فيه: "ثقة"، لكن الحافظ ابن حجر قال فيه: "صدوق"، وهذا بسبب اختلاف كلمة النسائي فيه -رحمه الله-، مرة قال فيه: "صدوق"، ومرة قال فيه: "ثقة"، وعلى كلٍّ، الأمر قريب -إن شاء الله-.

[سؤال]: أخونا الصَّقِّيُّ يقول: ألا يكون أيضا قال فيه الحافظ أنه: "صدوق" لقلة حديثه؟

[قال الشيخ]: لا، ليست شرطا، قلة الحديث ربما يكون الشخص جبلاً، ثقة، لكن ليس له حديث كثير، هذه ليست شرطا، قلة الحديث إذا عرف الشخص، وعرفت درجته ومكانته، وأنه حافظ، وأنه ثقة؛ فلا تؤثر فيه قلة الحديث، هذه قلة الحديث تؤثر عندما لا يعرفونه؛ إذا لم يعرفوه تؤثر عليه قلة روايته.

[سؤال]: هل قلة حديثه سبب في قلة كلام أهل العلم في الراوي؟

[الجواب]: نعم، صحيح، قلة حديثه سبب في قلة كلام أهل العلم فيه، لا شك في هذا، والله أعلم.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: [٣٤] (س - أحمد بن حفص بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، يكنى أبا عمرو، وهو مشهور بكنيته، يأتي).

[٣٥]: (أحمد بن الحكم البصري هو بن عبد الله بن الحكيم يأتي) أيضا.

[٣٦]: (س - أحمد بن حماد بن مسلم بن عبد الله بن عمرو التَّجِيبِي، أبو جعفر

المصري، مولى بني سعد، من تُجِيب، وهو أخو عيسى بن حماد زَغَبَة.

روى عن: سعيد بن أبي مريم، وسعيد بن عُفَيْر، ويحيى بن بُكَيْر، وأبي صالح عبد

الغفار الحَرَّانِي، وغيرهم.

روى عنه: النَّسَائِي فيما ذكر صاحب "النَّبَل" (أي: ابن عساكر (وأبو بكر بن أبي

الموت، وأبو سعيد بن يونس، والحسن بن رُشَيْق، وأبو القاسم الطبراني، وعدة.

قال النَّسَائِي: "صالح".

وقال ابن يونس: "توفي يوم السبت لخمس بقين من جمادى الأولى سنة ٢٩٦،

وكان ثقة مأمونا، بلغ أربعا وتسعين سنة".

قلت: (الكلام للحافظ (ذكره النَّسَائِي في "شيوخه"، وأخرج له الحاكم في

"المستدرک")

تفضلوا، ماذا تقولون في هذا؟

- البداني يقول: "صدوق".

[قال الشيخ]: ابن يونس المصري: توثيقه جيد ومعتمد.

- أم أفنان وأم بيّة تقولان: "صدوق".

- والبدروني [يقول:] "صدوق"

- وأبو زيد [يقول:] "ثقة".

- والصَّغِيَّي [يقول:] "صدوق".

[قال الشيخ]: هذا كالذي قبله، اختلفت أنظار أهل العلم فيه: فالإمام الذهبي - رحمه الله - قال فيه: "ثقة مأمون" فاعتمد ما قاله ابن يونس، وأما الحافظ ابن حَجَرٍ فأنزل رتبته فقال فيه: "صدوق"، أما كلمة "صالح" من الإمام النَّسَائِي - رحمه الله - فعلمنا فيما تقدم معنا من دروس أن كلمة "صالح" ثناء من النَّسَائِي على دينه، لكن اعتمدنا ما قاله ابن يونس "ثقة مأمون" لذلك عرفنا حفظه، وذكر أيضا الحافظ بن حَجَرٍ أن الحاكم أخرج له في "المستدرک" كأنه يشير إلى أن الحاكم يوثقه توثيقا ضمنيا، على كلِّ: الأمر في هذا كالذي قبله؛ من أهل العلم من يوثق يقول: "ثقة" اعتمادا على ما ذكره ابن يونس، ومنهم من يقول: "صدوق"، والظاهر من تصرف الحافظ ابن حَجَرٍ - رحمه الله - أنه لم يعتمد على كلام ابن يونس تماما، فأنزل رتبته قليلا إلى رتبة: "صدوق"، وذلك والله أعلم لما قاله النَّسَائِي فيه أنه "صالح"، واكتفى بهذا.

ثم قال المؤلف - رحمه الله -: [٣٧] (خ سي) سين ياء هذه تعني: النَّسَائِي في اليوم والليلة، (خ) البخاري في صحيحه (أحمد بن حُميد الطُّرَيْشِي، أبو الحسن، ختن عبيد الله بن موسى، يُعرف بدار أم سلمة، كان من حفاظ الكوفة).

روى عن: حفص بن غياث، وابن فضيل، والأشجعي، وأبي بكر بن عيَّاش، وغيرهم.

روى عنه: البخاري، والنسائي بواسطة محمد بن يزيد الآدمي، وأبو إسماعيل الترمذي، وحنبل بن إسحاق، وكتب عنه يحيى الحنَّاني، وأبو حاتم الرّازي، وقال: "كان ثقةً رضيَّ"، وقال العجلي: "ثقة"، وقال مُطَيَّن: "مات سنة ٢٢٠".

قلت: لُقِّب بدار أم سلمة لأنه جمع حديث أم سلمة، وغلط الحاكم فيه فقال: جار أم سلمة، وأما ابن عدي فقال: "كان له اتصال بأم سلمة"، وقال مُطَيَّن في "تاريخه": "كان يعد من حفاظ الكوفة، وكان ثقة، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين".

وقال أحمد بن صالح المصري: "ثقة"، وقال الخطيب: "هو من حفاظ الكوفيين ومتبئتهم"،

روى عنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن أبي خيثمة، وذكره ابن حبان في "الثقات"

ماذا تقولون في هذا؟

- أم أفنان تقول: "ثقة حافظ".
- الصَّقْلِيُّ يقول: "ثقة حافظ"، والبَدَّاني كذلك، والبَدروني كذلك.

[قال الشيخ]: الأمر كما ذكرتم، هو "ثقة حافظ"، والكلام واضح في هذا - فيما يظهر -.

ثم قال الحافظ - رحمه الله -: [٣٨] (أحمد بن أبي الحواري: هو أحمد بن عبد الله بن ميمون).

[٣٩]: (ز ٤) الزاي رمز إشارة إلى "جزء القراءة خلف الإمام" للإمام البخاري، والأربعة: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، كل هؤلاء أخرجوا له.

(أحمد بن خالد بن موسى، ويقال: ابن محمد الوهبي الكندي، أبو سعيد بن أبي مخلد الحمصي، روى عن: محمد بن إسحاق، وشيبان، ويونس بن أبي إسحاق، وغيرهم.

روى عنه: البخاري في "جزء القراءة" وغيره، والدُّهلي، وعمرو بن عثمان الحمصي، ومحمد بن عون، ومحمد بن المصنف، وعمران بن بكَّار، وأبو زُرعة الدمشقي، ونقل عن يحيى بن مَعِين أنه "ثقة" أي: نقل أبو زرعة الدمشقي عن يحيى بن مَعِين أنه ثقة، أي: وثَّقه (وقال بن أبي عاصم: مات سنة ٢١٤).

قلت: وقال أبو زرعة الدمشقي: "سنة ١٥"، وقال الدارقطني: "لا بأس به"، وأخرج له ابن خزيمة في "صحيحه"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ونقل أبو

حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه، ووقع في كلام بعض شيوخنا أن أحمد اتهمه، ولم أقف على ذلك صريحا، -والله أعلم-

ماذا تقولون في هذا؟

- الصَّقِيّ يقول: "ثقة، تُكَلِّم فيه بغير حجة".
- والبداني يقول فيه: "صدوق".
- وأم أفنان وأم بيّة تقولان: "صدوق".
- والبدروني [يقول]: "صدوق".
- وأبو زيد يقول: "ثقة".

[قال الشيخ]: خلافاً لكم له وجه على كل [حال]، مع أنني أميل إلى قول الذين قالوا بأنه: "صدوق"، صحيح بأن يحيى بن معين قال فيه "ثقة"، وتوثيق ابن معين قوي جداً، إذا وثق -رحمه الله-، لكن قال فيه الدارقطني: "لا بأس به"، ومع وجود إشكال امتناع الإمام أحمد من الكتابة عنه يجعل في النفس منه شيئاً، وإن كانت أسباب امتناع الكتابة كثيرة، وربما يكون الامتناع لأشياء لا تؤدي إلى جرح الراوي، لكن ما ذكره الدارقطني لعله يقوي هذا، [و] أنا لا أتكلم عن الامتناع، لا، الامتناع ثبت، ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه، الامتناع ثبت ما فيه إشكال في الامتناع، لكن الذي لم يثبت هو اتهام الإمام أحمد له؛ اتهامه هاهنا لم يثبت، لكن الامتناع عن الكتابة ثبت هذا عن الإمام أحمد، فرق بينهما، نحن لم نعتبر

الاتهام لأنه لم يثبت، لكن اعتبرنا الامتناع؛ امتناع الإمام أحمد عن الكتابة عنه، هذا ومع ذكر الدارقطني له بأنه "لا بأس به"؛ يشعر بأن امتناع الإمام أحمد يوجد سبب له، يعني: مؤثراً يجعلنا ننزل مرتبته إلى ما قاله الدارقطني -رحمه الله-، هذا الذي يظهر والله أعلم .

[سؤال]: أخونا الصِّقْلِيُّ يقول: طيب يا شيخ ولكن هل هناك تعارض بين التوثيق وقول الدارقطني: "لا بأس به".

[الجواب]: نعم، هناك تعارض، "لا بأس به" [في] درجة "صدوق"، أما التوثيق فدرجة أعلى، هذا التعارض بين الأمرين هل هو "ثقة" أم "صدوق"؟ هل حديثه صحيح أم حديثه حسن؟ هذا الذي نريده الآن.

[سؤال]:.....

[الجواب]: لا، لا يقال مثل هذا النوع عنده زيادة علم في هذا الأمر، لكن المسألة مسألة اجتهادية: يحيى بن مَعِين رأى بأن حفظ الرجل قوي بحيث يقال فيه: "ثقة"، أما الدارقطني رأى أن حفظه أنزل من ذلك فيقال فيه: "لا بأس به"، وامتناع الإمام أحمد من الرواية عنه جعلتنا نرجح ما ذهب إليه الدارقطني -رحمه الله-.

[سؤال]:.....

[الجواب]: لكن الدارقطني لم يردّ التوثيق، ولكنه اختلف مع ابن مَعِين في درجة حفظ الراوي، هاهنا حصل الإشكال في الأمر، هل درجة حفظ الراوي درجة يقال في مثله "ثقة" أم درجته أنزل بحيث يقال فيه "صدوق"؟

[سؤال]: هل يقال بأن ابن مَعِين أعلم بحجة أحمد، ولو رأى حجة لغير رأيه؟

[الجواب]: من أين هذا؟ هذه دعوى، نقول: من أين علم، أو لم يعلم، هذه دعوى تحتاج إلى بينة، فما ذكره الدارقطني أقرب إلى الصوب - إن شاء الله -، وعلى كل حال: المسألة محل اجتهاد ونظر.

نكتفي بهذا القدر من "تهذيب التهذيب".

تفريغ الدرس الخامس من شرح "فوائد وقواعد في علم العلل" لابن رجب -رحمه الله-

نأتي الآن إلى الفوائد والقواعد في العلل للحافظ ابن رجب -رحمه الله. كي نربط ما مضى بما هو آت: قلنا: أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

الوجه الأول: معرفة أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف، وذكر أن كتب الجرح والتعديل قد توفرت، وفيها الكلام على هذا الأمر بحيث يتسنى لمن أراد أن يقف عليه.

ثم ذكر الوجه الثاني: وهو معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف. وهذا الوجه قسّمه -رحمه الله- إلى قسمين:

القسم الأول: معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحكم اختلافهم، وقول من يرجح منهم عند الاختلاف.

وهذا قد تكلمنا عليه وانتهى.

ونحن الآن في القسم الثاني: وهو في معرفة قوم لا يوجد ذكر كثير منهم، أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضُعِفَ حديثهم، إما في بعض الأماكن، أو في بعض الأحيان، أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

أي: أنهم هم ثقات في أصلهم، ولكن دخل عليهم الضعف في بعض الحالات، أو في بعض الأحيان.

وذكر من هؤلاء النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض.

وذكرنا من هؤلاء الذين اختلطوا فكان حديثهم صحيحاً في البداية، ثم بعد أن اختلطوا أصبح حديثهم ضعيفاً بعد الاختلاط، فمن روى عنهم قبل الاختلاط فحديثه عنهم صحيح، ومن روى عنهم بعد الاختلاط ضعيف مردود.

وذكر أقواماً ممن اختلط من الرواة، وذكرنا الترجمة الأولى، ثم بقية التراجم مررنا عليها سريعاً من غير قراءتها؛ لأن قراءة الترجمة الأولى تكفي بحيث نفهم الموضوع المراد، وهذا المراد من الأمر.

ثم الباقي يبقى كمرجع عندك، وقلنا: بأن موضوع المختلطين، أو من يلحق بهم كما سيأتي، قد كفانا أمرهم من ألف في هذا الفن، وذكرنا أن أجود الكتب المؤلفة في ذلك كتاب "الكواكب النيرات" لابن الكيال، فقد جمع من اختلط من الرواة، وتكلم عليهم بما فيه الكفاية.

ذكر ابن رجب معنا هنا الآن، قال: **(من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره:)** هذا لم يختلط ولكنه عمي؛ أصابه العمى، وكان يعتمد على كتابه لا على حفظه، فساء تحديثه بسبب أنه كان يطلب من يلقيه ما في كتابه من أحاديث، ويحدث به فصار يلقي الحديث تلقينا، وهذا يشترط كي يصح تلقينه هذا أن يكون الملقن معروفا، وأن يكون ثقة، وهذا ما لم يُعرف في كثير ممن حصل معهم هذا الشيء، فلذلك ردوا أحاديثهم، أصابهم العمى، وكانوا يعتمدون على كتبهم.

أما الحفاظ الذين كانوا يعتمدون على حفظهم، فلم يؤثر فيهم ذلك لأنه يعتمد على ما في ذاكرته، لا على ما في كتابه.

قال رحمه الله:- **(من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره:)**

يلتحق بهؤلاء من أضر في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيدا، فحدث من حفظه، أو كان يلقي فيتلقن) أما أن يكون قد اعتمد على كتابه، فلما عمي صار بحاجة إلى أن يعرف ما في كتابه، فطلب أن يُلقن فلقنوه ما في كتابه، أو لم يكن حافظا جيدا فحدث من حفظه، وكان اعتماده أيضا على كتبه فحدث من حفظه، فخلط في حديثه.

قال: **(وقد ذكر أبو خيثمة أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أضر كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتاب فيحدث بها، وقد سبق ذكر ذلك)** يزيد بن هارون: معروف، أحد الحفاظ الثقات قالوا: بأنه عندما أضر، أي: عمي **(كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتاب فيحدث بها)** وهذه الجارية لا نعلم ما حالها هل لقنته تلقينا صحيحا؟ أم تلقينا سيئا؟ هذا يعود على حديثه بالضعف، لكن هذا في يزيد بن هارون الظاهر أنه كان نادرا؛ لأن يزيد بن هارون كان حافظا -رحمه الله-، وكان يعتمد على حفظه، وكان قوي الحافظة، يحفظ خمسة وعشرين ألف إسناد، فالظاهر أن ما ذكره أبو خيثمة كان قليلا نادرا، لا يعول عليه، ولا ينظر إليه.

ثم قال -رحمه الله:- **(فمنهم عبد الرزاق بن همام الصنعاني:)**

أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رحل إلى عبد الرزاق.

قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانئ: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة) هذا السبب في أنه لا يعبأ بحديث من سمع منه بعدما ذهب بصره؛ لأنه كان يلقن أحاديث باطلة (وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها).

ونقل الأثرم عنه معنى ذلك) حدث عن الزهري بأحاديث كتبها الإمام أحمد من أصل كتاب عبد الرزاق، روى عنه هؤلاء الذين سمعوا منه بعد ما عمي؛ روى عنه أحاديث عن الزهري جاؤوا بخلاف ما سمع الإمام أحمد، أو بخلاف ما أخذ الإمام أحمد عنه من أصل كتابه، فعندما خالفت هذه الأحاديث الأحاديث التي أخذها الإمام أحمد؛ علموا أن الرجل قد تغير حاله (ونقل الأثرم عنه معنى ذلك) نقل الأثرم عن الإمام أحمد معنى ما نقله عنه إسحاق بن هانئ.

(وقال في النيسابوري يعني محمد بن يحيى الذهلي: قدم على عبد الرزاق مرتين: إحداهما بعدما عمي) أي: أن محمد بن يحيى الذهلي قدم على عبد الرزاق مرة قبل أن يعمى، فسمع منه سماعا صحيحا، ومرة بعدما عمي فسمع منه سماعا سيئا، لا يعتمد عليه.

(وذكر الأثرم عن أحمد أنه ذكر له حديث "النار جبار" فقال: هذا باطل ليس من هذا شيء) هذا الحديث يرويه عبد الرزاق (ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني به أحمد بن شبيب) هذا كان حافظا ثقة (قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقيه، وليس هو في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي).

قال أبو عبد الله: حكوا عنه عن الخلواني أحاديث أسندها.

وقد ذكر غير واحد أن عبد الرزاق حدث بأحاديث مناكير في فضل علي وأهل البيت، فعمل تلك الأحاديث مما لقتها بعدما عمي. كما قاله الإمام أحمد، والله أعلم، وبعضها مما رواه عنه الضعفاء ولا يصح عنه) هذه الأحاديث

¹ أبو داود: ٤٥٩٤، وابن ماجه: ٢٦٧٦.

التي رواها في فضل علي وأهل البيت، أحاديث مناكير، فقالوا: بعضها رواه عنه الضعفاء فهذه لا تعتمد، وبعضها رواها عنه الثقات، ولكنهم من الذين رَووا عنه بعد ما عمي، فروايتهم عنه غير صحيحة لأنه كان يلقن.

(وقال النسائي: عبد الرزاق ما حدث عنه بأخرة ففيه نظر) أي: الأحاديث التي حدثوها عنه في آخر عمره، فهذه فيها نظر؛ لأنه كان يلقن كما تقدم.

(وذكر عبد الله بن أحمد أنه سمع يحيى بن معين قيل له: تحفظ عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ "أنه مسح على الجبائر" فقال يحيى) أي: ابن معين (باطل، ما حدث به معمر قط. ثم قال يحيى: عليه مائة بدنة مقلدة مجللة إن كان معمر حدث بهذا قط) فهو جازم من أن معمر لم يحدث بهذا الحديث مطلقاً (هذا باطل، ولو حدث بهذا عبد الرزاق كان حلال الدم. من حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا: فلان.

وفي بعض النسخ، قالوا: محمد بن يحيى. قال: لا والله ما حدث به معمر. وعليه حجة من هنا إلى مكة إن كان معمر يحدث بهذا) هذا الخطأ فيه الظاهر من عبد الرزاق لأن محمد بن يحيى كان ممن روى عنه بعد ما عمي كما تقدم عن الإمام أحمد -رحمه الله-.

(قال عبد الله بن أحمد: هذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي، عن النبي ﷺ، وعمرو بن خالد لا يساوي شيئاً) هذا أصل الإسناد، ذاك الحديث الذي رواه عبد الرزاق، ولكنه لقن هذا الحديث، فرواه بعد التلقين.

(قال عبد الله: وسمعت يحيى يقول: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه) هذا يبين بأن رواية يحيى عن عبد الرزاق رواية جيدة، معتبرة لماذا؟ لأنه أخذ عنه من أصوله، فما أخذ عنه بعد ما عمي، وصار يتلقن.

(وذكر بعضهم: أن سماع الدبري من عبد الرزاق بأخرة) إسحاق بن إبراهيم الدبري: هوثقة، ولكن سماعه من عبد الرزاق كان بعد ما عمي عبد الرزاق، والدبري هذا يروي بعض "المصنف" عن عبد الرزاق.

(قال إبراهيم الحربي: مات عبد الرزاق، وللدبري ست سنين أو سبع سنين)
يعني كان صغيراً سمع منه بأخرة، على كلِّ ذكر ابن الكيال في "الكواكب
النيرات" جماعة ممن رووا عن عبد الرزاق في آخر عمره، فممكن أن
تراجعها أنت إذا أردت أن تعرف من الذي روى عنه قبل أن يعمى، وبعد
ذلك، بإمكانك أن تراجع "الكواكب النيرات".

ثم ذكر -رحمه الله-: **أبا حمزة السكري، وعلي بن مسهر من الذين حالهم
كحال عبدالرزاق.**

ثم قال -رحمه الله-: **(ومن هذا النوع أيضاً قوم ثقات لهم كتاب صحيح،
وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً فيغلطون،
ويحدثون أحياناً من كتابهم فيضبطون:)** هؤلاء كان حفظهم فيه ضعف،
وكانت لهم كتب، وتقدم معنا في علم الحديث أن الحفظ حفظان:
حفظ صدر.
وحفظ كتاب.

فكانوا إذا حدثوا من كتبهم أجادوا، حدثوا بأحاديث قوية، ولكن إذا
اعتمدوا على حفظهم، وحدثوا منه أسأؤوا وحدثوا بأحاديث واهية، فهؤلاء
القوم ذكروا منهم:

- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وقد تقدم معنا لأنه كان يحدث من
كتابه في الأصل، فلما أضرَّ صار يحدث من حفظه، فأتى بأشياء
منكرة.

- وذكر أيضاً: عبد العزيز الدراوردي.
- وذكر همام بن يحيى العوذلي.
- وشريك بن عبدالله النخعي.
- وحماد بن أبي سليمان.
- وحفص بن غياث.
- وشبيب سعيد الحبّطي.
- وإبراهيم بن سعد الزُّهري.
- وأبو داود الطيالسي.
- ويونس بن يزيد الأيلي.
- وعبد الصمد بن حسان.

هؤلاء كلهم ممن كانت لهم كتب صحيحة، كتبهم كانت صحاح، ولكن في حفظهم اضطراب وضعف، وهؤلاء كلهم حكمهم حكم المختلط: إن تميز لنا ما روه في حال صحة روايتهم فيقبل؛ إن تميز لنا وعرفنا ما هو الضعيف من الصحيح من حديثهم أخذنا بالصحيح وتركنا الضعيف، وإذا لم يميز لنا شيء من ذلك تركنا كل أحاديثهم احتياطاً لحديث النبي ﷺ.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: **(النوع الثاني: من ضُعب حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب:)** الآن انتهى من النوع الأول: وهو من ضعف في بعض الأوقات، الآن بدأ في النوع الثاني: وهو من ضعف في بعض الأماكن، لا في بعض الأوقات.

قال: **(النوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب:)**

الضرب الأول: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخطأ، وحدث في مكان آخر من كتبه) أي: حدث في مكان آخر، وأخذ الحديث من كتابه مباشرة (فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط) ذكر من هؤلاء: معمر بن راشد.

قال: **(فمنهم معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد) كان يحدث في اليمن من كتبه، فكانت روايته صحيحة وجيدة، فلما ذهب إلى البصرة حدث من حفظه، فحدث بأحاديث واهية ضعيفة.**

قال: **(فمنهم معمر بن راشد، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.**

قال أحمد في رواية الأثرم: **حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر -يعني باليمن-، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة)**

رواية عبد الرزاق عنه؛ لأن عبد الرزاق يمني سمع منه في اليمن، وفي اليمن كان يحدث من كتبه وينظر في كتبه، بينما عندما ذهب إلى البصرة حدث من حفظه فأخطأ، رواية البصريين عنه صارت ماذا؟ ضعيفة، في رواية البصريين عنه أحاديثه تكون مضطربة، أما إذا روى عنه أهل اليمن فحديثه يكون جيداً، فهذا إذا حدث بالحديث عنه أهل اليمن فحديثه جيد، وإذا

حدث بحديثه عنه أهل البصرة فحديثه سيء، فهذا يبين لك أن حديثه في اليمن جيد، وحديثه في البصرة ضعيف.

(وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه.)

فما اختلف فيه باليمن والبصرة) أي: مما اختلف فيه حديثه في اليمن وحديثه في البصرة (حديث: "أن النبي ﷺ كوى أسعد بن زُرارة من الشوكة" رواه باليمن عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً. ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس^٢) فما هو الصواب في مثل هذا؟ يكون الصواب: هي رواية أهل اليمن عنه، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً.

قال: (والصواب: المرسل.)

ومنه حديث: "إنما الناس كإبل مائة".

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً. ورواه بالبصرة مرة كذلك) أي: مرة رواه عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً كروايته في اليمن (ومرة عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة^٤) الصواب ماذا؟ الصواب: ما رواه في اليمن.

(ومنه حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن غيلان أسلم وتحتة عشر نسوة" الحديث.)

قال أحمد في رواية ابنه صالح: معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن، فجعله منقطعاً) فالصواب: ما حدث به في اليمن، لا ما حدث به في البصرة.

ثم ذكر مثله: معمر، وهشام بن عروة، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، ويزيد بن هارون، وعبدالرزاق بن همام، وعبيد الله بن عمر العمري، والوليد بن

٢ الترمذي: ٢٠٥٠.

٣ مسلم: ٢٥٧٤.

٤ المعجم الأوسط للطبراني: (٦٠/٨ رقم: ٧٩٦٤)، وقال عقبه: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا وَهَيْبٌ".
وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ".

مسلم الدمشقي، والمسعودي، ثم بدأ بالضرب الثاني، ونقف عند الضرب الثاني كي لا نطيل عليكم.